

اضطراب السياسة الأميركية وأزمات المنطقة

■ **حميدي العبدالله**

لم تشهد السياسة الأميركية، لا سيما إزاء أحداث المنطفة، اضطرابا مثل الاضطراب الحالي، وعلى رغم أن محللين معارضين لإدارة أوباما، والرأي العام الأميركي يحلون هذه الإدارة المسؤولية عن هذا الاضطراب، إلا أنه في الواقع ليس أوباما وادارته هما المسؤولان عن هذا الاضطراب، بل إنه حصيلة عوامل هي خارج الولايات المتحدة على ضبطه ووضع حد له، بمعدل عما إذا كانت الإدارة هي إدارة أوباما الديموقراطية أو أي إدارة أخرى جمهورية أو ديمقراطية.
العوامل التي تصنع اضطراب السياسة الأميركية في المنطقة وفي مواجهة أزمتها، تنحصر في شكل رئيسي بعاملين اثنين: العامل الأول، تفقر قدرات الولايات المتحدة العسكرية، وتراجع قدراتها الاقتصادية، وتضرر مكانتها السياسية، بعد حربين فاشلتين كبّدت الخزيّة الأميركية تريليونات الدولارات وأثرت في الاقتصاد الأميركي، وبالتالي لم تعد الولايات

المتحدة، وليس إدارة أوباما وحدها، تملك القدرة الاقتصادية والعسكرية والهيبة السياسية التي تؤهلها لعب الدور الذي لعبته في عقود سابقة، ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.
العامل الثاني، ضغوط جماعات النفوذ المؤيدة للكيان الصهيوني على إدارة أوباما لاعتماد سياسات هي أكبر من قدرات الولايات المتحدة ولا تصب في مصالحها الحيوية، في حين أنها تستخدم مصالح الكيان الصهيوني غير أبهة بارتدادات مثل هذه السياسات السلبية على المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة.
هذه العوامل هي التي تساهم في صياغة الارتباك الحاصل في سياسة إدارة أوباما.
إن إزاء جماعات النفوذ المؤيدة للكيان الصهيوني تمارس تأثيرها، وتستخدم كل وسائل الضغط المتاحه، لا سيما الإعلامية، لدفع إدارة أوباما لشن حروب جديدة ضد الجهات التي تعتبرها «إسرائيل، عدوا لها، مثل إيران وسورية والمقاومة في لبنان وفلسطين، وبيدهي أن الاستجابة لمثل هذه الضغوط والتورط في حروب جديدة سيكون مآلها الفشل

البناء

غزة تحت النار

■ **راسم عبيدات - القدس المحتلة**

تعدّدت غزّة على النار... صمدت وصمدت وجزّبت العدوان أكثر من مرة، وفي كل مرة تصمد ولا ترفع الراية البيضاء. صمدت بإرادة أهلها وشعبنا الفلسطيني. صمدت بمقاومتها وثباتها وبإمكاناتها الضئيلة التي لا تقارن بإمكانات العدو وقدراته العسكرية والاستخباريّة واللوجستية وقوة نيرانه التدميرية وأحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا. لكنّ شُمة أمة تصمد وتوطأ وتشارك في العدوان على شعبنا وأمتنا ويجللها العار... غزّة ترسم ملامح الطريق لفجر الحرية والخيار... فالموت بكرامة وعزة أفضل مليون مرة من سلسلات العار. سلسلات العار كلّها جربناها وخبرناها. ستة وستون عاما على أبواب المؤسسات الستة وعشّرات القرارات الأممية ومئات المبادرات لم تُعدّ لاحثا واحداً إلى بيته في فلسطين. وعشرون عاما من المفاوضات العتيبة، فحلقتنا فحسب مثل حمير الساقية ندور في الحلقة المفرغة نفسها، ويستغاثها العدو لاستكمال مشاريعه ومخططاته في «الأسرلة» والتهوديد وخلق الحقائق والوقائع على الأرض. هناك الحالمون بزياره ما يسمى بجبل الهيكل ومنحف الهولوكوست والصلاة في الأقصى وزيارة القيامة تحت الاحتلال، وهناك الخارجون من جحورهم لتتفق ذهنيتهم عن المعيّتهم و«جيجديبتهم» بأن هذا قتل ودمار، وبذرفهم دموع التماسيح لاهداف خبيثة ومنشوبة، ويشككون في المقاومة والخيار ويقولون لنا ما الفائدة من هذا الخيار؟ كان الشعوب على دروب النضال والحرية تقبل بمفاوضات حل وعار أو استجداء وتسمّح على أبواب البيت الأبيض والسفارات الغربية والمؤسسات الدولية؛ فينتام فاوضت والجزائر فاوضت،

الدعم الأميركي الخارجي للفلسطينيين (US Foreign Aid to the Palestinians) بقلم جيم زانوتي.

تتواصل جهود الدعم الأميركي في الضفة الغربية في ظل استمرار الاحتلال «الإسرائيلي» والانقسام الفلسطيني الحزبي والجغرافي في قطاع فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في بقاع غزة)، وتزامم وتداخل التنظيمات الأمنية المتعددة التابعة للسلطة الفلسطينية، والافتقار التاريخي لسلطة مركزية، وحتمية الدعم الأمني من أطراف خارجية ودولية مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا ومعظم الدول ذات الغالبية المسلمة.

يركز الاتحاد الأوروبي جهوده على إصلاح الشرطة المدنية والقطاع القضائي وتدريبهما وتجهيزهما عبر برنامج دعم الشرطة المدنية الفلسطينية الذي يقوم به مكتب تنسيق الشرطة المدنية الأوروبية لمساعدة السلطة الفلسطينية (EUPOL COPPS) التابع للاتحاد الأوروبي في رام الله (راجع المقاطع أدناه: «نشر قوات السلطة الفلسطينية المدترية برعاية أميركية في الـJIPTC»، و«اصلاح قطاع القضاء الجرمي»).

تكررت مجلة New Europe الأوروبية أن مكتب EUPOL COPPS ينفذ عمليات التدريب والتجهيز في آب 2007 بموازنة 55 مليون دولار أميركي. قد يكون صعبا تقويم أثر الجهود الأميركية على الساحة الفلسطينية نتيجة تداخل الأدوار التي تلعبها الأطراف العديدة. ننظر مثلا على عوود الولايات المتحدة إلى تعزيز الأمن في الضفة الغربية، فلا يمكن القول إن الدور الأميركي لعب وحده في ذلك، بل إن التقدم الأمني في الضفة الغربية ربما تأثر باستيلاء حماس على قطاع غزة، أو بإبدارك الفصائل الفلسطينية الأخرى جدوى وضع السلاح جانبًا في ذلك الحين، خاصة بعد سنوات من خوض الانتفاضة والوقوع في مرمى العمليات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية. رغم فشل الجهود السياسية التي راقت تلك التطورات أملا في التوصل إلى اتفاق وضع دائم قبل نهاية ولاية بوش (التي بدأت فعليا في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني 2007). يبدو أن جهود الدعم الأمني الأميركي طوال العامين الماضيين أثمرت ببعض النتائج الإيجابية في إحلال النظام ومكافحة الإرهاب في الضفة الغربية. بل ويزال من غير المؤكد حجم القيمة الدائمة للنجاحات التكتيكية لدى الشعب الفلسطيني.

لا شك في أن الصعيد الشعبي يتفق على دعم الجهود السياسية التي يقوم بها مكتب التنسيق الأمني وإدارة أوباما. علما أن هذا الاتفاق بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» والسلطة الفلسطينية على استئناف مكتب التنسيق الأمني مهماته وجهوده لا يمنع من انفراد كل من هذه الأطراف بنواياه وجدول أعماله السياسي المختلف عن الآخر. بدوره اكتسب دابوتن دفعا إضافيا مع الطلب الذي وجهه إليه المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل بالبقاء في منصبه في إدارة مكتب التنسيق الأمني خلال 2010.

آمال مستقبلية

هل يتمكن دابوتن من مساعدة السلطة الفلسطينية في توحيد عمل التنظيمات الأمنية تحت مظلة حكم مدني يُعنى بتطبيق القانون وحقوق الإنسان؟ لا تزال الإجابة عن هذا السؤال غير معروفة. في الوقت نفسه، على دابوتن أن يقنع «الإسرائيليين» بأن حصر الحرية والدعم بالقرارات التابعة للسلطة الفلسطينية لا يصب في مصلحة أمن «إسرائيل». وليس واضحا بعد حجم الدور الذي تلعبه الجهود الأميركية في تلطب السلطة الفلسطينية على التحديات التي تواجهها مثل الانقسامات الداخلية وفرض القانون وتعطيل عمل الشبكات الإرهابية.

يعتقد البعض أن النجاحات التي تحققت حتى الآن تدین بالغالل لعوامل أخرى غير جهود الـUSSC والـEUPOL COPPS. تشمل هذه العوامل على العمليات الأمنية التي تقوم بها الأجهزة الاستخباراية التابعة للسلطة الفلسطينية مثل منظمة الأمن الوقائي (PSO) وجهات الاستخبارات العامة (GIS). هذه الأجهزة (الـGIS والـPSO) لا تشارك في التدريبات التي يريعاها مكتب التنسيق الأمني الأميركي في ظلّ الانقسامات الداخلية وفرض القانون وتعطيل عمل الشبكات الإرهابية.

يعتقد البعض أن النجاحات التي تحققت حتى الآن تدین

بجهود دولة حديثة الولادة لمعاينة الخارجين على القانون أم أنه وسيلة لتقديم الرئيس عباس ورفيقه السياسي على خصومهم من الأحزاب مثل حماس؟ يؤكد بعض المحللين أن عملية الإصلاح الأمني التي يرتادها سلام فياض تهدف جزئيا إلى تعديل اتباع حركة فتح سواء داخل القوى الأمنية أو خارجها.

مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس، المطلح الغربي المتمركز في القدس كعضو من منظمة غير حكومية، 19 حزيران 2009.

بعض العناصر المرتبطة أو المنتمية إلى فتح شاركت في أعمال ميليشاوية خارج نطاق الأجهزة الأمنية الرسمية مثل كتاب شهداء الأقصى التي تشكلت خلال انتفاضة الأقصى وهي مصفّقة في لائحة الولايات المتحدة ضمن المنظمات الإرهابية. إلا أن معظم التقارير تشير إلى أن ميليشيات فتح لم تعد تعوق العمل الأمني للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية». ربما يمكن اعتبار هذا الأمر تقدما مجديا من خلال النظر إليه في إطار حل الأحزاب، لكنه من ناحية أخرى قد يزيد القتلل سواء إذا نظرنا إليه على أنه ينبع من جداول أعمال سياسية شخصية. في هذا الصّوء، ليس واضحا ما إذا كان استبدال وزير الداخلية، الرجل السياسي البحت، عبد الرزاق يحيى في آيار 2009 مسعبد أبو علي، الخبير السياسي الموالي لعباس، يعتبر بدوره تقدما نحو الحكم المدني الأكثر سلطة، أم إجراء نحو المزيد من الزبنيات. كذلك هناك بعض القيات التي تعوق الإصلاح الشامل وتوحيد التنظيمات الأمنية (مثل الفساد والولاءات الشخصية واحتمال التعرض للاختراق من قبل الإرهابيين)، وثمة قلق في شأن ترجمة النواحص القريبة المدى على صعيد التقدم السياسي في التفاوض مع «إسرائيل» وإعلان دولة فلسطينية. يعتقد البعض، على سبيل المثال، أن الرعاية الأميركية للإصلاح الأمني للسلطة الفلسطينية شرط مسبق لإقامة دولة فلسطينية على سلام مع «إسرائيل»، وأن من الضروري أن يكون هناك اتفاق فلسطيني أو حكومة موحدة يضم/تضم حماس – أي عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى قيادة موحدة.

إن السعي إلى تحقيق أيّ من هذين الهدفين قد يقلل من فرصة تحقيق الهدف الآخر، غالبا بسبب حساسية معالجة مسألة الوجود المشترك لميليشيا حركة حماس وقوات الأمن التابعة للسلطة في قطاع غزة في آن واحد أو من دون دعم الأولى بالثانية. ربما يرى بعض المراقبين أن مهمة قوات الأمن التابعة للسلطة مثيرة للقلق، سواء مع أو من دون الأخرى. هذا الشك في استمرار الدعم الأمني الأميركي مصدره إدراك المراقبين القويود والظروف السلبية التي تعيشها قوات الأمن في ظل الاحتلال «الإسرائيلي»، أو أنهم يعتقدون أن استمرار الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية قد يلعب دورا في زيادة العنف مستقبلا، إما بين الفصائل الفلسطينية أو بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين». ويجذّب هؤلاء ترك السلطة الفلسطينية أن تعتمد على نفسها أو تبحث عن مساعدة من طرف ثالث أو تسلّم المسؤولية الأمنية في الضفة الغربية إلى قوة دولية لحفظ السلام.

نظرة عامة على التنظيمات الأمنية التابعة لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، ثمة حاليا خمسة تنظيمات أمنية تابعة للسلطة الفلسطينية: قوات الأمن الوطني (NSF) (التي تضم فرعا استخباريا عسكريا مسؤولا عن نفاذ الشرطة المدنية، منظمة الأمن الوقائي، الحرس الرئاسي، وجهات الاستخبارات العامة.

بحسب تقرير وزارة الخارجية الأميركية عام 2008 حول الإرهاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، تتبع هذه التنظيمات كلها لسلطة وزارة الداخلية بتوجيه من رئاسة الوزراء. إلا أنّ مركز خدمة الأبحاث في الكونغرس حصل من أحد مسؤولي الحكومة الأميركية حول تقويم أمني دولي في حزيران 2008 يشير إلى أن الحرس الرئاسي وجهات الاستخبارات العامة لا يزالان تابعين للرئيس الفلسطيني، وأن كلا من الرئيس الفلسطيني ووزير الداخلية يتمتع بنوع من السلطة المباشرة على منظمة الأمن الوقائي. تقنيا، هناك ستة تنظيمات، السادس هو قوة الدفاع المدني المسؤولة عن الحالات الطارئة القوة لا تعنى بأيّ مهمة أمنية تقليدية أو وظائف دركية. هذا ما صرحته به وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها: «في قطاع غزة، أنشأت حماس منظماتها الخاصة، الاستخبارات والشرطة وخفر السواحل والشرطة الحدودية والقوة التنفيذية». ويوضع أعضاء الجناح العسكري للحركة عادة

في أحد تلك المناصب». وبحسب وزارة الخارجية الأميركية في تقارير وطنية حول الإرهاب 2008، فإن حماس التي لا تزال تتمتع بغالبية أعضاء المجلس التشريعي، تريد أن تحافظ على نفوذها الفعلي في قطاع غزة وبالتالي تأمل في أن تكون القوة الأمنية التابعة لها هي قوى الأمن «الحقيقية التابعة للسلطة». حتى ضمن وزارة الداخلية، لم يتحقق بعد توحيد القيادة، من ناحيتها، تقيم خريطة الطرق اعتبارا لوجود ثلاثة تنظيمات أمنية تابعة للوزارة الداخلية هي NSF والشرطة والاستخبارات. قد يشهد البعض هنا على أن الولايات المتحدة أرسلت إشارات متضاربة حول هذا الموضوع – إذ عملت بين 2003 و2006 كما منذ حزيران 2007 على تشجيع الوحدة الفلسطينية بموجب خريطة الطريق، في حين توجهت بين عامي 2006 و2007 نحو الرئيس عباس على تجاوز وزارة الداخلية واستخدام سلطته المباشرة على قوات الأمن؛ وجاء ذلك عند تشكل حكومة حماس ووجودها في قطاع غزة.

في تشرين الأول 2008، أزاح الرئيس الفلسطيني محمود عباس مدير الاستخبارات العامة الجنرال توفيق الطرايري من منصبه، معلنا أنه سيدعم جهاز الاستخبارات تحت مظلة الأمن الوقائي، علما أن هذا لم يحصل حتى الآن ولا أحد يعلم متى سيتم. تعتبر قوات الأمن الوطني (التي تضم نحو 7500 عنصر) والشرطة (التي تضم نحو 7200 عنصر) هي القوات المسؤولة عن حفظ النظام وتطبيق القانون، وتنتشر هذه القوى في 10 محافظات من أصل 11 في الضفة الغربية (لأهداف معينة تتعلق بأمن السلطة الفلسطينية، ثمة اعتبار لـ 3 محافظات فحسب، بسبب دمج جنين وطوباس وعدم وجود رسمى لقوات الأمن الفلسطيني في محافظة القدس التي تدعي السلطة الفلسطينية أنها تابعة لها). مدير منطقة الشرق الأوسط في قوات الأمن الوطني يحتمل مسؤولية كل العمليات الأمنية في المحافظة التي يترأسها. والمحافظات ذات الأولوية التي تتمتع بوجود أمني أكثر كثافة من غيرها هي جنين ونابلس والخليل ورام الله. أما الحرس الرئاسي فهو قيد الانتشار كاحتياط استراتيجي لأي من التنظيمات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية لذي لم تقم قوات الأمن الوطني، لكن تبقى مهمته الأساسية تأمين الحماية الشخصية للرئيس عباس وغيره من الرجال البارزين، والتحرك في أي حالة طارئة، وحماية المنشآت الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية.

كيفية تنسيق الجهود الأميركية

مكتب التنسيق الأمني في الولايات المتحدة منظمة متعددة الأطراف تضم ضباطا عسكريين وأفرادا مدنيين. يقع مقرها الرئيسي في القنصلية الأميركية في القدس، ويتكون بشكل رئيسي من عضو أميركي و18 عضوا كنديا و8 بريطانيين وواحد تركي. ويقيد المكتب من وجود أعضاء غير أميركيين بسبب عدم تعرضهم لقيود التفتل خارج الضفة الغربية وداعبا، كما هي الحال التي تواجه الأميركيين العالمين الأميركيون لدى الحكومة الأميركية.

توظف وزارة الخارجية الأميركية الشركات المتعددة مع مكتب التنسيق الأمني لتشغيل فرق التدريب المتحرّكة (MTT) ومديرية التخطيط الاستراتيجي (SPD) في وزارة الداخلية الفلسطينية. شركة دينكوروب الدولية Intrnational Dyncorp الموجودة في الولايات المتحدة هي المتعاقد الأول المسؤول عن التدريب والتخطيط الاستراتيجي وتوزيع الأجهزة. وتُوظف نحو 22 متخصصا، أميركيا وأجنبيا، في عمليات التدريب الأمني وفرض القانون للعمل مع فرق الـMTT. تقول التقارير إن مكتب الشرطة المدنية وحكم القانون التابع للمكتب الدولي لشؤون المخدرات وفرض القانون (INL/CIV) المسؤول عن تحضير المتعاقدين يطالب دينكوروب بالمحافظة على طاقم كامل لمدة سنتين على أن تقدم تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة وخطط مشاريع الموافقة عليها، مع تقديم تقارير عامة أسبوعيا وتقارير مالية كل أسبوعين. وجميع المتعاقدين في فريق الـMTT يتلقون تدريبات في العمل الجماعي وتعليم المهارات قبل إرسالهم إلى مراكز التدريب التي سوف يعملون فيها؛ كما يدرسون التراث والتاريخ الفلسطيني وفن إدارة الغضب وحقوق الإنسان. (راجع وزارة الخارجية الأميركية، «نطاق العمل»، إلى سبعة متخصّصين تقنيين، أيضا أميركيين وأجانب، ذوي خبرة في مواضيع مثل شؤون الشرق الأوسط والأمن القومي والتخطيط الاستراتيجي والتطوير التنظيمي والتعاقدات واللوجستيات والتمويل، وظفوا لمساعدة الـSPD ووزارة

أراء

وأجنحتها وتشكيلاتها، كذلك السياسة منها، لينفذ مشروعه السياسي الذي مهّدا له بالوصول إلى خيار «صفر صواريخ»، وهذا المشروع يمهد لخلق قيادة سياسية توفّر للعرو غزاة وعازلة وتقوم على حماية حدوده وإقامة كانتون أو إمارة أو دولة فلسطينية لا تشكل خطرا على وجوده لمةً عام مقبلة، أو الخيار والسيناريو الآخر وهو ضم قطاع غزّة إلى مصر، وفي المقابل استمرار بقاء سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية بمهامت وصلاحيات بلدية، مقابل أن تستمر في التنسيق الأمني، أو يكون البديل عن ذلك ضم الاحتلال مناطق «سي»، أي 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، والحاق ما تبقى بالإردن.

حتى اللحظة الراهنة يبدو أن العدو فشل في تحقيق أهدافه ولم تكن حساباته ورهاناته دقيقة، وجهته الداخلية غير قادرة على تحمّل حالة الشلل والخوف والرعب والمكوث في الملجأ التي تفرّضه صواريخ المقاومة، لكن الأمور «رجراجاة» وتحمل سائر الاحتمالات، فهذه حكومة لا تضمن بقاءها إلا بالحروب وعلى حساب الدخالات الفلسطينية، فقد استمر في المقامرة وتوسيع دائرة الحرب على شعبنا الفلسطيني، والحرب قد تؤدي الى معادلات جديدة في المنطقة بحيث تنقلب الاوضاع في الضفة الغربية والقدس والداخل الفلسطيني، أو تمتد الى أبعد من ذلك. لذا الآن الآن وليس غداً، على سلطة الحكم الذاتي في رام الله التوجه الفوري إلى المؤسسات الدولية لتوفير الحماية الدولية الموقّته لشعبنا، وحسم خياراتها بالانضمام إلى ممكّمة الجنايات الدولية وبقية مؤسسات الأمم المتحدة بدلا من حالة التردّد والإرباك.

23

*2007 - 2000: الإصلاح

الداخلية في السلطة الفلسطينية في رام الله. يفتح مكتب التنسيق الأمني والمتعاقدين مع وزارة الخارجية أيواه للتشاور مع مسؤولي الأمن في السلطة الفلسطينية حول قضايا التجنيد والتخطيط الاستراتيجي والانتشار. أبرز جهود التدريب التي ترعاها الولايات المتحدة هي تلك التي تقوم بها الشرطة الأردنية في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن وبدعم من فرق التدريب المتحرّكة. كذلك يتولى المتعاقدون مسؤولية تقديم التجهيزات غير القتالية التي تمولها الولايات المتحدة، على قوات الأمن الوطني

الفلسطينية والحرس الرئاسي، بعد الحصول بالطبع على موافقة «إسرائيلية»، وتخضع هذه التجهيزات للمراقبة الابدية (راجع المقطع «التجهيزات» أدناه). كما تمّ الاستعانة بهيئة مراقبة المخدرات وفرض القانون INCL لبناء منشآت للتدريب وقواعد للحرس الرئاسي وقوات الأمن الوطني في الضفة الغربية (راجع الجدول 1 أدناه لمشاهدة تجزئة مبلغ الـ161 مليون دولار الذي اندفع أولا عبر حساب الـINCL، وليس معروفا بعد كيف يقسم مبلغ الـ109 مليون دولار الإضافي).

جدول 1: دعم الـINCL للسلطة الفلسطينية (الستنان المائليان 2007 – 2009)

وحدة القياس هي مليون دولار

2007
كلفة معدات برمجتها 2008

كلفة إضافية 2009

نقد تحسيري المجموع

المجموع 161.50 25 86

التدريب 63.1 22 68.5 32

التجهيزات غير القتالية 12 20 – 32

بناء المنشآت 22 – 18.4 40.4

وزارة الداخلية 6 – 10 4

إدارة البرامج 6 – 11 5

مقترقات 4.5 – 4.5

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية

ملاحظة: المبالغ أعلاه تقريبية. لا يضم الجدول مبلغ 109 ملايين دولار الإضافي الذي وقع عليه الكونغرس في حزيران 2009.

الدعم الأميركي

في تدريب القوات الفلسطينية

بحلول حزيران 2009، تبلغ نفقات الرعاية الأميركية لتدريب قوات السلطة الفلسطينية 63.1 مليون دولار (راجع الجدول 1 أعلاه). إلى جانب مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن، تحوّل بعض الأموال إلى برنامج الأمن بالدبلوماسي / دعم مكافحة الإرهاب (DS/ATA) لتقديم مواد تدريب متخصّبة وموجّهة للرجال البارزين في الحرس الرئاسي. أما التدريبات «الدركية» التي تجري في مركز تدريب الشرطة الدولي في الأردن JIPTC فهي موجهة عامة إلى الفرق الخاصة الجديدة في قوات الأمن الوطني والمؤلفة من مجنديين جدد من مناطق مختلفة من الضفة الغربية. سوف تشكل هذه الفيلق الجديدة الفيلق الأولي أمام قوات الأمن الوطني من حيث أنها تمثل احتياطيا استراتيجيا وتؤمن تعزيزات عسكرية عند الحاجة. هذا باستثناء أول لواءين ينجزان التدريبات وهما فريق العمليات والدعم في الحرس الرئاسي (اللواء الثالث في الحرس الرئاسي، نحو 400 عنصر، من شباط إلى آذار 2008 واللواء الثاني الخاص في قوات الأمن الوطني نحو 700 عنصر، من شباط إلى آيار 2008). اللواء الخاص الثالث واللواء الخاص الرابع في قوات الأمن الوطني هما أول فريقين متدربين بتشكّلان من عناصر جديدة – كل منهما 500 مجند: اللواء الثالث تلقى تدريباته من أيلول إلى كانون الأول 2008، واللواء الرابع من شباط إلى حزيران 2009.

*تقرير النزاع البحثي للكونغرس الأميركي، Congressional Research Service (CRS) بطاقة التعريف بالترجمة: العنوان الأصلي: الدعم الأمني الأميركي للسلطة الفلسطينية. المؤلف: جيم زانوتي – محلل في الشؤون الشرق أوسطية. جهة الإصدار: مركز خدمة الأبحاث التابع للكونغرس الأميركي. تاريخ الإصدار: 24 حزيران 2009. جهة إصدار الترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحافية. تاريخ إصدار الترجمة: 20 تموز 2009.